

أبعاد الإستيطان الاقتصادي الفرنسي في الجزائر

الأستاذ: مختار بولخماير

من الملاحظ أن دراسة وبحث وتحليل السياسة الإستعمارية الفرنسية والإستطانية في الجزائر يبعث على الكثير من التساؤلات التي أسست ولا تزال تؤسس لأنشغلات البحوث الأكاديمية في تفرعاتها التاريخية الإجتماعية، والتاريخية الإقتصادية، بل والتاريخية السياسية، وفي مرجعياتها النسقية المتعددة والمختلفة: من مرجعية النسق الأيديولوجي والفكري، مرورا بمرجعية النسق العلمي والتكنولوجي، انتهاء بمرجعية النسق الإستعماري في حد ذاته وبالأخص النسق الإستيطاني منه، الذي يعد من الحلقات الأساسية الأكثر تواصلية وتجددية في المنطوقة الكولونيالية الفرنسية الحديثة والمعاصرة، وفي مقدمتها الجزائر التي كان القصد من أقليمتها بفرنسا، ومن ثمة إلحاقها ودمجها، أساسا جوهريا تحمل التشريعات القانونية والتنظيمات الإدارية لإقتصاديات نظام الإستيطان.

إن الترسنة القانونية التي وضعتها فرنسا لتنظيم إدارة الإستيطان، وتعظيم قوتها، وتعزيز مجالات نفوذها على سائر مختلف البنيات الإقتصادية للمجتمع الجزائري وفي مقدمتها البنية التحتية بما تشتمل عليها من: زراعة، وسكك حديدية، وموانئ، ومطارات، وطرق مواصلات وغيرها، وهي في معظمها مادية وتنظيمية، كان الهدف منها هو الحصول على المواد الخام الرخيصة، واحتكار الأسواق لبضائعها

المصنعة, وتعظيم فرص الإستغلال وزيادة فائض القيمة, الذي يذهب إلى حكومة الدولة الإستيطانية, وشركائها من فئات الملاكين المستوطنين ولذلك تميزت التشريعات الإستيطانية على المستوى المادي بالتطويرات الإنتقائية , التي تخدم المصالح المباشرة للمثل الأوروبي, وهذه الإنتقائية, ظهرت جلية في سياسة الإستيطان الزراعي.

إن هذه السياسة كانت تقوم على انتزاع أراضي الفلاحين الجزائريين ونقل ملكيتها إلى الأوروبيين, ونتيجة لمدة وتطور هذه الصيغ السياسية, وممارساتها أبج الريفي الجزائري أمام الآخرين: إما أن يتجه إلى المدينة وإلى خارج البلاد , وإما أن يمكث في الريف ليعمل في مزارع المعمرين بأجر قليل : وهذا الخيار نجم عنه بروز تناقضات هيكلية بين الأرياف والمدن أو إن شيئا بين التكوينات الإجتماعية للإقتصاديات الريفية, والمدنية , وهي التكوينات التي عززت ظاهرة الهجرة فيما بعد, فنمو سكان المدن في الجزائر منذ الحرب العالمية الثانية, وحتى بداية ثورة التحرير أو من سنة 1936 حتى سنة 1954 تبين كظاهرة نموغرافية أن عدد سكان المدن وصل في هذه الفترة إلى (1.430.000) نسمة, أي بزيادة قدرها حوالي (710.000) نسمة, وتمثل نسبة 98 بينما وصل عدد سكان الريف إلى (6.410.000) نسمة وبزيادة سكانية قدرت ب(500.000) نسمة في نفس الفترة ومن الملاحظ أن هذه الظاهرة انعكست بشكل هيكلي مباشر على بنية الطبقة الفلاحية في الجزائر,

وهو الإنعكاس الذي صاحب معه تغيرات في أساليب الإقتصادية والإجتماعية.

فبعد أن كانت هذه الطبقة متلاحمة جزئيا، أضحت مفككة ومدغدغة في بنيانها التكوينية من عمال زراعيين ، وخماسين زراعيين، وصغار فلاحين مالكين لقطعة أرض، وملاكين متوسطين، ليشتغلون في أرضهم وهذا التفكيك كان ناجما عن تفكك النمط القبائلي في البنية الإجتماعية للريف الجزائري، الذي إستهدفها التشريع الإستيطاني في الكثير من قوانينه التنظيمية ذات البعد الإستراتيجي، لقد مكن قانون (1873) مثلا، من تغيير وجه الريف الجزائري تغييرا جذريا، وفتح المجال أمام المضاربين من الأوروبيين و اليهود، وسهل نمو الإقطاع الجزائري، ويعتبر من أخطر القوانين التي وضعت، لأنه قيد إرادة الفلاحين الجزائريين والمالكين، سلسلة من المخالفات والجنايات والجنگ الخاصة وسلم إصدار العقوبة في شأنها للإداريين في التراب المدني، والعسكريين في التراب العسكري في الوقت الذي أنشأت فيه هيئات المحلفين، ووضعت تحت تصرف المعمرين.

لما كانت هذه الهيآت بمثابة الوسائل القمعية، في إدارة المنازعات وأساليب السرقة، و أشكال النهب والإحتكار، فقد إتضحت فاعليتها بشكل جلي في محاكمات ثوار (1871) و (1872). لقد ظهرت هذه الفئة الإجتماعية في الجزائر لأول مرة كقوة سياسية انبثقت من تفكك البنية الإجتماعية القبلية التي كانت سائدة في الأرياف الجزائرية وقت

الإحتلال، ويتميز الشكل الأول من مقتومة الإحتلال الممثل بالأمر عبد القادر بنضال الجماعات القبلية المتحدة حول رؤسائها ضد تقدم الإحتلال الفرنسي، وأن تطور الإستعمار قد حول بعمق تنظيم الأرياف، وقد أدى نزع ملكية أراضي القبائل، وتحالف بعض الأرستقراطيات القبلية مع الحكم الإستعماري إلى إخلال التنظيم القبلي، وولادة فئة كبار الملاكين العقاريين من جهة (فرنسيين، وجزائريين) وطبقة الفلاحين من جهة أخرى وتعتبر إنتفاضة 1871 على المستوى السياسي والعسكري عن التقسيم الذي جرى في الأرياف الجزائرية، وبروز الطبقة الفلاحية من حيث كونها قوة سياسية.

نظرا لأهمية هذه الطبقة كقوة سياسية، فقد طبقت الحكومة الفرنسية سياسة جديدة في المحاكمات الجنائية والسجون، وذلك بأن جعلت من "كاليدونيا" في أقصى شرق المحيط الهادي سجنا كبيرا للثائرين من الجزائريين وللكومنيين في باريس عام 1870، واستمر النفي لهذا الأرخيل إلى نهاية القرن 19 أين صدر قانون 1896 الذي وضع النفي إلى هذه الجزيرة، ولموازة هذه الهيآت الرسمية التي تندرج في إدارة التخطيط، والتقيين الإستيطاني رحلت فرنسا سكان الألراس واللوريس إلى الجزائر عام 1870

ووعدهم بإعطائهم 100 ألف هكتار من الأراضي، ولما كان أغلبهم من العمال والتجار، والصناع فقد فشلوا في أعمالهم الفلاحية، ولم يستقر

منهم لممارسة الفلاحة سوى 387 عائلة من ضمن 1183 عائلة مهاجرة، أنفق على نقل وإسكان كل منها 6500 فرنكا، وكان الغرض من هذا كله هو التخلص النهائي من الموروث الإجتماعي والثقافي المرتبط بأنماط الملكية في الجزائر، وكذا أساليب الحياة الفلاحية في الريف الجزائري.

ولذلك لجأ الإستعمار الفرنسي إلى توسيع و تعميم عمليات الإستيطان الزراعي عبر العديد من القوانين المكتملة، ومنها قانون "وارني warnier" الصادر عام 1873 الذي عرف بقانون المستوطنين، والذي إستهدف القضاء على الملكية الجماعية للقبائل والأعراش، والذي عدله وأتمه، وأكمله، قانون 1887،

الذي سمح ببيع الأراضي المشاعة في المزاد العلني بطلب من المضاربين المتواطئين من كتاب العدل، ووكلاء الأعمال الذين تحصلوا على تلك الأراضي بمبالغ زهيدة، وهكذا نجح الإستعمار الفرنسي بفضل سياسة الإستيطان الرسمي، وسياسة الإستيطان الحر في تملك الأراضي الجزائرية في مرة أقل من ثلاثين سنة، أي من عام 1871-1889 حوالي مليون هكتار، وتطور التعمير السكاني من 119000 ساكن في سنة 1871 إلى 200000 ساكن سنة 1903، وهذا يعني أنه كلما زاد مكوث الإستعمار في الجزائر، بفترة أطول كلما زاد توسعه، أي أن التوسع هو القاعدة المادية للإدارة الإستيطانية.

وهذا التوسع لم يكن يستهدف مصادر الإقتصاد الجزائري فحسب بل كان يستهدف أيضا مصادر ومرجعيات البنية الإجتماعية والثقافية والحضارية للأمة الجزائرية , قصد تشويهاها , وتمزيقها , وتقسيمها , وتقنيتها , وجعلها كيانا معزولة , تحركها الصراعات , والإنقسامات , والتناقضات , والفتن والتغيرات القبلية واللغوية وما إليها , ذلك أنه بفضل التوسع عبر آلياته وميكانزماته , وعبر برامجه ومخططاته يصير من السهل التحكم في وسائل "الإدماج" الذي يغير العلاقات الإجتماعية المشاعة التي تكون أسس المجتمع الريفي الجزائري , فضلا عن أن "الإدماج" وسيلة للقضاء على الوطنية الجزائرية , والمقاومة المسلحة , ضد المعمرين والإستعمار , والذي كان مرسوم 1858 تتويجا لها , حيث أنشأ وزارة الجزائر والمستعمرات الذي بمقتضاه أوكلت الوزارة إلى "جيروم" ابن عم نابليون , وهكذا نلاحظ أن سياسة التوسع الإستيطاني كانت تتجه في إستراتيجيتها إلى دمج التصاديات الجزائرية , من فلاحية , وصناعة , وتجارة , وخدمات في الإقتصاديات الفرنسية . إذ انه بفضل سياسة الإستيطان التوسعية على خيرات البلاد أصبحت الغابات ملكا للدولة الفرنسية , تمثل المورد الأساسي للصناعة الفرنسية , وصار نزع الملكية من يد الأهالي , هو الشرط الأساسي الذي لا مناص منه , لإستيطان الفرنسيين , وبذلك تمكنت فرنسا من تعمير القطر الجزائري بشعوب مختلفة الجنسيات , وعزلت السكان

الوطنيين إلى المناطق الجرداء مبعدة أياهم عن أراضيهم وممتلكاتهم
الشرعية.

إحالات:

- (1) محمد السويدي : مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري, ديوان المطبوعات الجامعية
الجزائر 1972, ص 86
- (2) صالح عباد: المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر (1870-1900) ص 122
- (3) عبد القادر جفلول: تاريخ الجزائر الحديث, ص 127
- (4) عيرادي حميدة: من الملتقيات التاريخية الجزائرية, ص 130
- (5) يحيى بوعزيز: سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية (1830-1954) ص 34
- (6) يحيى بوعزيز: المرجع نفسه, ص 35
- (7) إبراهيم سياسي: من قضايا تاريخ الجزائر المعاصر, ديوان المطبوعات الجامعية,
الجزائر 1999, ص 25
- (8) صالح عباد: المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر (1870-1900)
Abdelghni mgerbi :la paysoneri algerienne face a la
colonialisation
Alger 1973 ,p 42 Anep
- (10) بوالصفصاف عبد الكريم: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطور
الحركة الوطنية الجزائرية (1931-1945) دار البعث, قسنطينة 1981, ص 31 .